زراعة الأرز المصرى وتجارته [1]

يزرع الارز المصرى في شمال الدلتا بمديرية البحيرة والدقهلية والغربية وكذا الشرقية وهو يزرع في المديريات المذكورة زراعة صيفية ويظهر محصوله في الاسواق في أكتوبر ونوفمبر من كل عام كما أنه يزرع زراعة نيلية في مديريتى الفيوم والشرقية ولكن مساحة النيلى ضئيلة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ ألف فدان في السنة في حين أن المنزرع منه صيفا قد يصل الى ٣٠٠ ألف فدان .

على أن المساحة المنزرعة سنويا تتوقف على حالة النيل ولذلك فان الحكومة المصرية تصدر بيانا حوالى شهر مايو من كل سنة تبين فيه المساحة التى يصرح بزراعتها أرزا بعد معرفة حالة الفيضان .

ولذلك فانه يصعب تقدير معدل ثابت لمحصول الارز المصرى فيما يبلغ ٧٩١ ألف أردب في سنة ١٩٢١ اذا به لا يزيد عن ٩٣ ألف أردب في عام ١٩٢٢

وتتوقف كمية الصادرات على مقدار المساحة المنزرعة فان مصر صدرت نحو ٣٠ ألف طن في سنة ١٩١١ بينما هى لم تصدر سوى ١٠ آلاف طن في سنة ١٩٢٣

وملحق (ا) يبين مساحات الارز وصادرات مصر وواردتها منه في السنين السابقة للحرب العظمى واللاحقة عليها .

وأحسن الاسواق الاجنبية للارز المصرى هى بلاد الشرق الادنى كسوريا وفلسطين وغيرها ويزاحمها في أوروبا الارز الوارد من الهند الشرقية وكذا الارز الايطالى والاسبانى .

---

(١) من تقرير وضعته اللجنة التى شكلت للبحث فى شأن تحسين تجارة الأرز المصرى مع البلدان الاجنبية واللجنة المذكورة مكونة من حضرات الزملاء محمد فريد الفار وحسن خليفه عن وزارة الزراعة ومن مفتشين عن مصلحة التجارة والصناعة وأربعة من كبار تجار الأرز وقد سبق نشرنا مقتطفات من تقارير قناصل المملكة المصرية عن هذا الموضوع فى العددين الاول من المجلد السادس سنة ١٩٢٦

ومما يؤسف له عدم وجود احصاء مستقل عن صادرات مصر من الارز المضروب وغير المضروب واللجنة تشير بوجوب مراعاة هذا التقسيم عند جمع الاحصاء من الجمارك للوقوف على بيان الارز بدقة .

الجزء الاول

العيوب المتعلقة بنوع الارز المصرى

يوجد بالارز المصرى عيوب تقلل من قيمته التجارية أهمها :

(١) ان به حبات رفيعة وغريبة .

(٢) ان به حبات صفراء ومعطوبة بنسبة كبيرة وكذا كسر .

(٣) يوجد به كثير من الحصى والاحجار الصغيرة .

وأهم الاسباب التى يرجع اليها هذه العيوب هى :

أولا — ان تقاوى الارز الموجودة بمصر مخلوطة .

ثانيا — تكرار زراعة نفس التقاوى في منطقة واحدة .

ثالثا — ضم المزارعين الارز على المياه قبل جفاف الارض بقصد زيادة أوزانه فعند وضعه بالمخازن والاجران يصيبه العطب بسبب عدم التهوية .

رابعا — عدم العناية في الدراس والتخزين ونظافة الاجران .

خامسا — تعرض الارز للامطار والتقلبات الجوية عند شحنه وعلى أرصفة محطات سكة الحديد أو بطريق المراكب مما يكون سببا في انتشار الحبات الصفراء والمعطوبة به .

تلك هى أهم الاسباب التى تؤدى الى العيوب السابقة الذكر والتى تكسب الارز المصرى في الخارج اسما سيئا .

واللجنة تشير باتباع الوسائل الآتية لعلاج هذه الحالة :

أولا — فيما يتعلق بزراعة الارز

(١) البذور

تقترح اللجنة أن تتولى وزارة الزراعة استحضار تقاوى الارز وتوزيعها على المزارعين أسوة ببذرة القطن والسماد بشرط مراقبة الزراعة .

ويكون التوزيع اما بالاجل أو باستلام مقدار مماثل للبذرة من المحصول وتنصح اللجنة لوزارة الزراعة أن تسترشد في تقدير الكميات التى تستحضرها من التقاوى وكذا في طريقة التوزيع بآراء مجالس المديريات الاربعة التى تزرع كميات كبيرة من الارز وهى البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية وقد أشير برأى يقضى بأن تستلم وزارة الزراعة أربعة أمثال التقاوى التى توزعها ولكن اللجنة رأت أن هذا قد ينفر المزارعين ويفسح المجال لمزاحمى الوزارة ليتلاعبوا بالتقاوى ولذلك تلح اللجنة بضرورة التمسك بالرأى السابق وهو توزيع البذرة بقدر مماثل من المحصول وهى تقدر أن في هذا شيء من التضحية من جانب الحكومة ولكنها تضحية يبررها الصالح العام .

(ب) التقاوى وضم الارز

تشير اللجنة على وزارة الزراعة بأن تصدر منشورا يوزع على عمد البلاد وأعيانها في مناطق الارز ويكلف موظفوها بتفهيمه لصغار الزراع ومراقبة تنفيذه وهذا المنشور يتضمن اظهار خطر تكرار زراعة التقاوى في نفس الارض المأخوذة منها وأحسن السبل لدرس الارز والحث على تنظيف المخازن والاجران وكذا ابداء النصائح بعدم ضم الارز قبل جفاف الارض .

ثانيا — فيما يتعلق بشحن الارز الى المضارب

يوافق موسم الارز الوقت الذى يشحن فيه القطن من المزارع الى الاسكندرية وغيرها من البلاد فيترتب على ذلك أن يبقى الارز على

أرصفة محطات السكة الحديد عدة أيام بسبب قلة العربات اللازمة للشحن واللجنة ترى الفات نظر مصلحة السكة الحديدية بوجوب زيادة العربات في موسم الارز في الجهات التى تنتجه مع العناية أثناء الشحن بوضع مشمعات لوقايته من الامطار وكذا عدم تركه على أرصفة المحطات بدون وقايات وبلفت نظر مصلحة الملاحة الداخلية للتنبيه على أصحاب المراكب باتباع التعليمات عند شحن الارز بالمراكب •

ثالثا — في مضارب الارز

ترى اللجنة أن تشير وزارة الزراعة على أصحاب مضارب الارز باتباع أحسن الوسائل لتخزين الارز عدم تكيسه وتهوية المخازن ووجوب العناية بنظافتها وكذا تنصح لهم بضرورة العناية بضرب الارز وتبيضه وتقليل الكسر على قدر الامكان أو فرز الكسر عند البيع ولا بأس من مراقبة تنفيذ هذه التعليمات بمعرفة مفتشى الزراعة والتجارة والصناعة •

رابعا — في التصدير

من رأى اللجنة أن تنظر الحكومة المصرية في أمر مراقبة صادرات الارز فتمنع تصدير الموجود به حبات صفراء وبكميات تزيد عن ١ في المائة وذلك محافظة على سمعة الارز المصرى •

ويظهر أن هذه المسألة لها سوابق في ممالك أخرى أشار بها أيضا قنصلا مصر في لندن وليفربول •

وترى اللجنة أن يترك أمر تنظيم هذه المراقبة الى وزارة الزراعة ومصلحتى الجمارك والتجارة بعد الاسترشاد بما تفعله الدول الاوروبية كما أنه يحسن أخذ رأى شركة المحاصيل المصرية العمومية في الاسكندرية في هذا الصدد •

الجـزء الثانى

عيوب المعاملات التجارية

يشكو التجار في البلدان الاوروبية من رداءة معاملة المحلات التجارية المصرية التى تبيع الارز للخارج •

فالطلبات تسلم عادة بطريقة سيئة وغير منتظمة وكثيرا ما تكون مخالفة للعينـات وهناك شكوى بأن البضاعة لا تصـل في المواعيد المتفق عليها واللجنـة ترى أن المسئول عن هـذه الحالة هم بعض المصدرين لان أصحاب المضارب لا يصدرون الارز بأنفسهم وينسب المصدرون هذه الشكاوى الى أشياء فوق طاقتهم كعيوب الارز الطبيعية التى سبقت الاشارة اليها وكصعوبة الشحن لعدم وجود مراكب الى غير ذلك على أن اللجنة ترى أن اجماع تجار هذا الصنف في مختلف البلدان الاجنبية على الشكوى من رداءة المعاملة التجارية يدل على أن لها نصيب عظيم من الصحة واللجنة قد أشارت في الجزء الاول من تقريرها بمراقبة الصادرات وضع حد لتصدير البضاعة الموجودة بها حبات صفراء ومعطوبة وفي هذا منع لاكثر أسباب الشكوى •

ومع ذلك فهى ترى أن تجمع مصلحة التجارة والصناعة كبار تجار الارز الوطنيين وتحثهم على التمسك بصدق المعاملة مع تجار الخارج محافظة على سمعة التجار المصريين ولانتشار الثقة بهم •

وأن ترسل المصلحة كشفا بأسماء تجار وأصحاب مضارب الارز الذين تتوفر فيهم الكفاءة والمقدرة على التصدير بدون أية مسئولية على الحكومة الى قناصل مصر لعرض هذه الاسماء على تجار الارز في الخارج لمكاتبتهم والاتفاق معهم على أحسن الشروط التى تؤدى الى التعامل بينهم •

الجـزء الثالث

تنشيـط تجارة الارز المصرى

بعد البحث في عيوب الارز من الوجهتين الزراعية والتجارية ترى اللجنة أن تتقدم ببعض الاقتراحات اللازمة لتنشيط تجارة هذا الصنف لما في ذلك من الفائدة للجمهور المصرى والمزارعين المصريين وثروة البلاد بوجه عام •

(١) مساحات الارز

ولعل أولى المسائل التى تستحق النظر في شأن تنشيط تجارة الارز هى البحث في مسألة توسيع مساحاته •

واللجنة تقدر تقديرا تاما بأن الارز المصرى في حاجة الى المياه وأن اضطرار الحكومة الى تحديد مساحته كل عام يرجع الى حالة النيل غير أنها تبلغ الحكومة أمنية ترجو أن تعمل الحكومة على تحقيقها بكل الوسائل وهى النظر دائما في زيادة المساحة المنزرعة من الارز بقدر الامكان حتى تجد المضارب في مصر ما تحتاج اليه من الارز الشعير وذلك بتحسين وسائل الرى والصرف •

كما وأنها ترجو أن تبكر الوزارة المختصة على قدر الامكان باعلان مناطق الارز حتى يمكن للفلاحين اعداد أراضيهم للزراعة مبكرا •

(٢) الرسوم الجمركية

وتشير اللجنة بضرورة الغاء أو تخفيض الرسوم على الصادر من الارز الخام والمضروب فان هذه الرسوم وان كانت قليلة الا أنها تساعد المصدرين على تخفيض السعر في الخارج •

وهناك مرسوم ملكى يقضى بالغاء الرسوم الجمركية على الصادرات من المصنوعات المصرية وترك أمر تحديد هذه المصنوعات لوزارة المالية فاللجنة تلح على وزارة المالية بأن تنظر في اعفاء الصادر من الارز المضروب من الرسوم الجمركية أو تخفيضها لما في ذلك من التشجيع على التصدير •

وفي الوقت نفسه تبدى اللجنة رغبتها الشديدة في أن تعنى الحكومة المصرية في مفاوضاتها المقبلة مع الدول لوضع الاتفاقات الجمركية بزيادة الرسوم على الارز الاجنبى الوارد لمصر حتى تخف مزاحمته للارز المصرى في البلاد •

(٣) المكافآت

من بين المسائل التى عرضت على اللجنة اقتراح يقضى باعطاء مساعدات مادية للمصدرين تشجيعا لهم كما يحصل فى أوروبا ويكون من وراء هذه الاعانات المادية تمكين المصدرين من تخفيض السعر •

كما يحصل في أوروبا ويكون من وراء هذه الاعانات المادية تمكين المصدرين من تخفيض السعر •

واللجنة مع استحسانها لهذه الفكرة ترى أن الوقت غير مناسب لتنفيذها وهى تشير باعطاء نياشين للمجدين من أصحاب مضارب الارز تشجيعا لهم بنيشان الفلاحة الذى تعطيه وزارة الزراعة للمزارعين •

الجزء الرابع

منع تصدير الارز الشعير

اطلعت اللجنة على شكوى مقدمة لدولة وزير المالية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٥ من تجار أصحاب مصانع تبييض الارز المصرى في مصر للنظر في منع تصدير الارز الشعير المشغول للخارج وهذا الرأى تشجعه أيضا جمعية الصناعات بالقطر المصرى ومما لا شك فيه أن منع تصدير الارز الشعيرى سيؤدى الى ازدياد مقاديره في البلاد فتجد مضارب الارز كفايتها منه وبذلك يوجد عمل لالآف من الصناع يظلون عدة شهور في الوقت الحاضر بلا عمل بسبب عدم وجود الارز الكافي بالمضارب كما وأنه يؤدى الى تخفيض سعر الارز المصرى وبذلك يسهل على المصدرين مزاحمة الارز الاجنبى •

غير أنه من جهة أخرى تتعارض مصلحة المزارع المصرى مع هذا الرأى فاذا اتضح أن مصلحة المزارع مضمونة وان مضارب أرز الشعير

في مصر تستطيع تشغيل المحصول كله فان اللجنة تحبذ منع تصدير الارز الشعير •

ومضارب الارز الموجودة بالقطر المصرى عددها كالآتى :

الدقهلية ١٠٠ ، الغربية ٩٨ ، البحيرة ٦٦ ، الشرقية ٤٣ ، دمياط ٢٢ الفيوم ٣ ولكن اللجنة ترى أن مضارب دمياط ورشيد والمنصورة والاسكندرية هى التى تضرب الارز للتجارة أما الباقى فصغير ويضرب الارز في الغالب للاستهلاك المحلى •

وتقدر اللجنة أن مضارب الارز في البلدان المذكورة أعلاه تستطيع أن تضرب سبعمائة ألف أردب في السنة لو أتيح لها ذلك •

ومحصول الارز المصرى لا يزيد عن ذلك بل لا يصل اليه ولذلك فان اللجنة تحبذ فكرة منع تصدير الارز الشعير غير المشغول أما الارز الحام وهو نصف مشغول فان تصديره في مصلحة الصانع والمزارع وهو يعوض عن منع تصدير الارز الشعير •

كما أنه يعطى فرصة للمضارب للعمل بدلا من ترك المحصول يذهب للبلدان الاجنبية فيقضى على صناعة تحتاج اليها البلاد المصرية •

الجزء الخامس

أوزان الارز بالقطر المصرى

أوزان الارز بالقطر المصرى تختلف بين مديرية وأخرى وهذه الفوضى في مقاييس الارز تضر بالتجارة والحالة تحتاج الى وضع معدل ثابت لجميع الاوزان •

وبالنظر الى أن اعتياد الناس في أغلب المناطق التى تزرع الارز على قياس الارز بالضربية فاللجنة ترى بقاءها مع وضع وزن لها يتفق مع الاحوال التجارية •

وعلى ذلك استقر الرأى على ما يأتى بخصوص أرز الشعير .

الغربية ٢٢٠٠ رطل تساوى ١٠٠٠ كيلو تساوى ٨٠٠ أقة أو طن .

الغربية ٨ أرادب .

الاردب ١٢٥ كيلو أو ١٠٠ أقة .

أما الارز الابيض فوحدة وزنه هى ١٠٠ كيلو وأقسامها واللجنة لا ترى داعيا لتغييرها لانها واحدة في جميع المديريات .

والرأى الذى ذهبت اللجنة اليه يعارض فيه تجار رشيد الذين يتمسكون بأن يكون وزن الاردب الشعير ٢٣٥ أقة والمضروب ١٦٢ أقة .

غير أن الاعتراض الذى يقوم على مقاييس رشيد هى أن الاردب كيل محدد بقانون رقم ٩ لسنة ١٩١٤ وهو يعادل ١٩٨ لترا أى يتراوح وزنه بين ١٠٥ و١٢٠ كيلو من الارز حسب نوعه .

هذه هى النتيجة التى وصلت اليها اللجنة تتشرف برفعها لاولى الامر للنظر وكلها آمال بان تلقى آراء اللجنة ما تستحقه من العناية وأن تبادر الحكومة المصرية للاخذ بالانفع منها في القريب العاجل .

تحريرا في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦

الملحق الأول

احصاءات عن الأرز المصرى

	سنوات ما قبل الحرب			سنوات ما بعد الحرب				
	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣	١٩١٩	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣
المساحات بالفدان ...	٢١٧٫٠٣٦	٢٣١٫٥٠٨	٢٢٤٫٦٦٣	١٤٤٫١٥٢	١٥٨٫٨٩٠	٣١٢٫١٥٢	٤٨٫٢٢١	١٧٩٫٠٨٧
المحصول بالأردب ...	٥٥٨٫٦٦٤	٧١٩٫٧٥٣	٧٧١٫٣١٧	٤٠٨٫١٩٧	٤٧٣٫٦٥٣	٧٩٠٫٧٤٧	٩٢٫٦٣٢	٥٠٩٫٤٤٣
الصادر بالكيلو	٢٠٫٧٧٥٫٨١٤	٢٥٫١٤٢٫١٣٦	٢٣٫٥٤٦٫٠٢٨	٢٢٫٤١٩٫٤٤٥	٤٫٠٧٠٫٥٧٣	١٩٫١٦٠٫٢٤٠	١٧٫٤٠٦٫٨٢٨	١٠٫١٣٤٫٦١١
الوارد بالكيلو	٣٨٫٤٨٣٫٧٧٤	٣٤٫٣٤٢٫٢٢١	٥٤٫٣١١٫٢٥٩	٩٢٫٢٩٢	١٧٣٫٥٤٢	٢٧٫٦٨٠٫٨٧٤	٣٩٫٢٤١٫١٤١	٥١٫٥٥٠٫٣٥٧